

أكدت في حوار مع «الأنباء» أن الوعي القانوني حجر الزاوية لتحسين الأفراد والمؤسسات من المخاطر

سارة الجاسم: التوجه للاقتصاد الموازي أفضل خيارات تمويل العجز

أجرت الحوار: هاني الظفيري



المحامية سارة الجاسم

والقضاء على ظاهرة تكديس ملفات النزاعات.

ما الذي ينقص الكويت من تشريعات؟

● مجلس الأمة هو الأساس والأداة الرئيسية في دفع عجلة تنمية الاقتصاد والتجارة سواء كان من حيث التشريع أو الرقابة، ولتحويل الكويت إلى مركز مالي عالمي حقيقي يجب إعادة النظر في بعض القوانين المنظمة والمشجعة للاستثمار الخارجي وتعديل بعض القوانين لتتواءم مع التطور العالمي وتوحيد الأنظمة والقوانين وتنسيقها بين الجهات ذات الصلة والعمل على الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص وتشجيع الاستثمار الخاصة طويلة الأجل وتوفير الحماية لها من خلال وجود قواعد تشريعية وقوانين تضمن العناصر الأساسية لنجاحها.

ما رأيك في أزمة انسحاب الشركات المدرجة من البورصة؟

● أقولها بصراحة، ليس كل سهم غير مدرج يمكن الموافقة على ادراجها، حيث توجد أسهم لشركات غير مدرجة ولكنها تتمتع باصول مالية قوية وتدفقات نقدية عالية، وبالتالي فإن ميزة الادراج في البورصة لن تكون ذات جدوى كبيرة، أما عن ظاهرة انسحاب العديد من الشركات المدرجة من البورصة فهو أمر سيكبد ميزانية السوق خسائر بسبب فقدانها لجزء من إيراداتها السنوية والمتمثل في اشتراكات تلك الشركات، فضلا عن عوائد من نسب التداول على السهم، ونقل الملكية و صفقات الاستحواذ خاصة، كما أن لهذا الانسحاب تأثيرا سلبيا على تصنيف البورصة بين الأسواق العالمية سواء من مرتبة الناشئة فالصنيف جزء منه يعتمد على التطور الاقتصادي والتشريعات التنظيمية للسوق ومدى الالتزام بها، لذا يجب على البورصة وهيئة أسواق المال تقييم هذه الظاهرة والعمل على وضع رؤية مشتركة لعلاجها مستقبلا.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة برأسمال يبلغ 2 مليار دينار، بالإضافة إلى الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة، التي تدير محافظة حكومية لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ في حدود 100 مليون دينار، كذلك محافظة تمويل الأنشطة الحرفية والمشاريع الصغيرة التي أنشئت بموجب القانون رقم 10 لسنة 1998، برأسمال يبلغ 50 مليون دينار لمدة 20 عاما يديرها بنك الكويت الصناعي نيابة عن الحكومة، فالمشكلة ليست تمويلية وإنما آلية تشغيل هذه المبالغ المخصصة من الدولة لهذا النوع من المشاريع وتسخير العقبات لتنفيذها لتكون قيمة مضافة للاقتصاد وتساهم في تنوع مصادر الدخل، أما مطالبتنا بإنشاء بورصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فهي مستضمن إعادة المبلغ للجهة التمويلية وسيكون أنسب آلية للتخارج بعد تمويل هذه المشروعات من قبل الصناديق المخصصة لها والذي سيعمل على إعادة الأموال الممولة دون أن يتأثر أحد أطراف المشروع سواء الصندوق أو صاحب المشروع.

هل تؤيد إنشاء محاكم اقتصادية متخصصة.. وما الفائدة المرجوة والممكن تحقيقها من تلك الخطوة؟

● بالطبع أؤيد إنشاء محاكم اقتصادية متخصصة، فالكثير تمتلك قانونا تجاريا يعالج بعض القضايا الاقتصادية ولكن هذا ليس كافيا في الوقت الحاضر خاصة مع وجود العديد من النزاعات التي تحتاج إلى تخصصا أشمل وأنق لهذا يجب أن تكون هناك محكمة اقتصادية تتلصق ومكانتها بين الدول الخليجية وتختص بنظر النزاعات الاقتصادية الناشئة عن القوانين الاقتصادية والتجارية لأنها ستساعد على اختصار الوقت واعطاء الاستقرار للاستثمار، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الخارجية

القرار وليكون بالتعاون مع جميع الجهات المعنية، وذلك لدراسة الجوانب السلبية والإيجابية وعوامل الخطر المستقبلية لأي قرار وأيضا التركيز على تطوير وتدريب القدرات البشرية فهم الذروة الحقيقية للتنمية لأن التنمية لا تعني مباتي شامقة بل تنمية اقتصادية واجتماعية وتعليمية، مع إعطاء القطاع الخاص فرصا كاملة ليتعاون مع القطاع الحكومي في تنوع مصادر الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي وخلق فرص عمل جديدة، وقد سبق واقتُرحت تأسيس بورصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتكون إحدى آليات التخارج الناتجة من عملية تمويل الصناديق المخصصة لهذه المشاريع، وأيضا تطوير القطاع الصناعي ووضع الأليات المشجعة لخلق صناعات وطنية حقيقية، مع إعادة النظر في بعض اللوائح والقوانين الخاصة بالاستثمار لتكون مستقطبة وليست طارئة لتحويل الكويت إلى مركز مالي اقتصادي مما يؤدي إلى حل مشكلة البطالة والوصول إلى تنمية حقيقية وتسخير العقبات أمام طاقات الشباب وتقديم يد العون والدعم من الدولة لهم لتشجيع وتنمية مهاراتهم على الصعيد التجاري ومساعدتهم في الخطوات الأولى لمشاريعهم الصغيرة من قروض أو قسائم صناعية وخلافة.

وما القيمة المضافة من خطوة إنشاء بورصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالكويت؟

● المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الأساس لأي اقتصاد في العالم، وسبق أن طالبت بمساندة تلك المشاريع والبحث عن العقبات التي تعوقها وإيجاد الحلول لها وذلك لأهميتها في دعم الاقتصاد الوطني، وتوفير فرص للعمال الوطنية وأيضا تمثل موارد إضافية للدخل ونجد في الكويت ليس المشكلة في تمويل المشاريع مع وجود أكثر من جهة تمويلية خاصة بعد صدور القانون رقم 98 لسنة 2013 في إنشاء

أرى ضرورة إعادة النظر في بعض مواد هذا التشريع لتحقيق الهدف المرجو منها وهو التنمية وتحويل الكويت إلى مركز مالي تجاري.

هل تتوقعين نجاح عملية خصخصة بورصة الكويت؟

لقد صدر القانون رقم 2010/7 في عام 2010 بشأن تأسيس هيئة سوق المال لتنظيم نشاط الأوراق المالية وقد تضمن نصا لخصخصة سوق الكويت للأوراق المالية. ومن ثم صدر القانون رقم 2015/22 في مايو 2015 لتعديل بعض مواد القانون 2010/7 والتي تمنح الهيئة حق نفوذه شركة البورصة في إدارة سوق الكويت للأوراق المالية خلال المرحلة الانتقالية. ومن هنا أود أن أشير إلى أن خصخصة البورصة ستؤدي إلى تحسين الخدمات المقدمة وإلى استقطاب كبرى الشركات الخليجية والعالمية للأدراج في بورصة الكويت، كما أن آلية عمل البورصة ستكون من خلال شركة مساهمة يملك بها المواطنون بنسبة ملكية تصل إلى 50٪ وهو ما يحقق الإفادة للمواطنين من هذا النوع الجديد من الخصخصة التي ستؤدي إلى تحسين الأداء وفتح السوق أمام المنافسة ودعم وتنشيط وزيادة السيولة والتداولات، ولكن هذه الخطوة تتطلب تضارفا جميع الجهود لإنجاحها وإظهار نتائجها خلال الفترة المقبلة.

ما تقييمك لمستقبل الوضع الاقتصادي وما الحلول المطروحة للوصول إلى تنمية حقيقية؟

● أؤكد من هنا أن التنمية وتحسين الوضع الاقتصادي الحالي للكويت يجب أن ينطلق من تنوع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل ووضع حلول جذرية تنموية تساهم في مواجهة العجز السنوي المتوقع خلال السنوات القادمة والعمل على شراكة بين القطاع الحكومي والخاص. مع الابتعاد عن فريضة

والعمل على دخول مستثمرين جدد وذلك بتغيير بعض السياسات الطارئة للاستثمار، ودعم وتوسيع دور القطاع الخاص واستقطاب رؤوس الأموال الخارجية وخلق بيئة ملائمة للعمل والاستثمار واحتضان مشاريع الشباب وأفكارهم وإبداعاتهم فشعاري وما زال «تنميتنا بمشاريع شبابنا...» فهم يستحقون ثقتنا..

بشكل عام كيف تقمين الوعي القانوني؟

● القانون هو مجموعة من الأحكام التي تنظم سلوك أفراد الجماعة في شتى ميادين الحياة وهو المرآة التي تعكس النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والفكري السائد فيها، وقد عبر عنه الرومان بقولهم «لا مجتمع بلا قانون ولا قانون بلا مجتمع» وعليه فإن القانون يعد من المقومات الرئيسية للجهرية للاقتصاد وهو إحدى القوى التي تحقق الاستقرار من خلال إقامة التوازن بين المواطنين لتعريف كل منهم بحقوقه واجباته والتزاماته، كما أن القانون ليس غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة لحفظ النظام وتحقيق وتنظيم الاستقرار، وتعريف الأفراد بما لهم من حقوق كفلها لهم الدستور وما عليهم من واجبات لأن أحد الأسباب الرئيسية وراء انتشار الجرائم هو انعدام الثقافة القانونية لدى بعض المواطنين. «لا يعذر أحد بجهله للقانون»، لذلك فالوعي القانوني يجعل الفرد قادرا على مواجهة الحياة بغير جهل لها. ونجد أن علم القانون هو العلم الوحيد الذي يرتبط بكل نواحي الحياة، فالوعي القانوني هو حجر الزاوية لتحسين الأفراد والمؤسسات من المخاطر التي تهددهم.

إذ أي عمل تشريعي جديد عادة ما يكون الهدف منه تنموي إلا أن ما نراه في قانون هيئة أسواق المال رقم 22 لسنة 2015 واللائحة التنفيذية الجديدة له والذي احتوى على 1610 مادة مقارنة باللائحة السابقة والتي كانت تحتوي 444 مادة فأي تشريع له إيجابياته وسلبياته والتي لا تظهر إلا عند تطبيقها، فمن الأهداف التي من المفترضة لهذا التشريع المساهمة في تطوير البورصة وتحويلها إلى سوق مالي قوي واتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص والمستثمرين في الكويت والمنطقة ليصبح سوق الكويت للأوراق المالية سوسقا إقليميا رائدا، إلا أن ما حدث في نهاية 2015 من انسحاب اختياري لما يقارب من 25 شركة والتي تعود لعدة أسباب أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، فرض الكثير من القبول على الشركات المدرجة أو الراغبة في الأدرج لم تكن موجودة في السابق بالإضافة إلى ضعف ملحوظ بالسيولة في السوق مما يجعل القيمة السوقية لأسهم الشركات لا تعكس السعر الحقيقي للسهم، ناهيك عن ارتفاع الرسوم السنوية والتي بالتالي تزيد من التزامات وأعباء الشركات بالإضافة إلى إلزام الشركات بتقديم بيانات مالية كل 3 أشهر، ومن هنا

القيم الأخلاقية والتربوية للأفراد وعليه فإنا القانون قد وضع لخدمة الفرد وتنظيم حياته المعيشية وليس لإيذائه.

أطالب بإعادة النظر في بعض مواد قانون هيئة أسواق المال

أؤيد إنشاء محاكم اقتصادية متخصصة

أقترح تأسيس بورصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

أرفع شعار «تنميتنا بمشاريع شبابنا.. فهم يستحقون ثقتنا»



المجتمعات تعيش حالة تصادم بسبب الأزمات والتباين في المصالح والأفكار خصخصة البورصة تحسن الخدمات وتستقطب الشركات الخليجية والعالمية

بداية، ما أهمية القطاع القانوني في المؤسسات المالية ودوره في الحفاظ على حقوق المساهمين؟

● تعد المؤسسات والكيانات الاقتصادية النواة الأساسية للاقتصاد وللقطاع القانوني أهمية كبيرة بها خاصة في حفظ حقوق المساهمين، فالقطاع القانوني يشرف على التقارير والبيانات الموجهة لهيئة سوق المال ومدى مطابقتها للشافية، والإفصاح عن المركز الحقيقي للشركة واتخاذ الإجراءات القانونية التي تنطليها أنظمة ولوائح السوق المالية، إضافة إلى تعريف المساهم بحقوقه في الشركة كإبائات المالية أو حق التصويت في الجمعيات العمومية العادية وغير العادية وغيرها من كافة حقوقه بالشركة، وما له من دور في إعداد العقود والاتفاقيات ومراجعتها من الناحية القانونية، وصياغة اللوائح الإدارية والمالية للشركة ودراسة صفقات الاندماج أو الاستحواذ وغيرها من الصفقات أو وضع الآلية القانونية لرفع رأس المال، وبإختصار شديد فإن القطاع القانوني يعد الذراع الاستراتيجية للشركات.

وكيف ترين علاقة المجتمع اليوم بالقوانين؟

● تعيش المجتمعات حاليا في حالة من التصادم نتيجة الأزمات والتباينات في المصالح والأفكار وقد تكون هذه المجتمعات هشة وضعيفة وسهلة الانفراط لذا كان لا بد من وجود معايير ومبادئ يرجع إليها المجتمع لتنظيم السلوك الاجتماعي والحفاظ على الحقوق المشروعة لكل فرد بهدف إقامة العمل والاستقرار، فالقانون واجب لتنظيم المجتمعات والحفاظ على حرياتنا مع عدم الإضرار بالآخرين فمن الضروري الجمع بين سن القوانين وغرس



سارة علي خليفة الجاسم الفناعي في سطور

عضو في كل من:

الدورات:

- منظمة القيادات العربية الشابة.
- جمعية الخريجين الكويتية.
- الاتحاد العربي للمنشآت الصغيرة.
- اتحاد المحامين العرب.
- عضو جمعية المحامين الكويتية.
- حارس قضائي بالمحكمة الكلية بالكويت.

المؤهلات العلمية:

- حاليا باحث ماجستير قانون.
- ليسانس حقوق - جامعة القاهرة.
- ليسانس آداب قسم إعلام - شعبة صحافة - جامعة الكويت.
- دورة إدارة أعمال - ساندياغو - كاليفورنيا.

- دورة من الهيئة الدولية للتحكيم - جامعة عين شمس.
- دورة تحكيم منازعات الاستثمار وصياغة العقود - جامعة عين شمس.
- دورة مبادئ دراسات السوق والجدوى الاقتصادية للمشاريع ضمن برنامج تطوير المؤسسات الصغيرة وزيادة تاهيل الشباب - غرفة تجارة وصناعة الكويت.
- دورة عن حجبة الاتفاقيات الدولية أمام المحاكم - نقابة المحامين الكويتية.
- دورة إعداد مستشاري التحكيم المعتمد من الهيئة الدولية للتحكيم.
- دورة التحكيم في المنازعات الهندسية.
- برنامج التحكيم في التوعية القانونية.